

زبدة الأصول

- الفهرس — تعريف الاستصحاب|5 • هل الاستصحاب مسألة أصولية أو قاعدة فقهية|9 •
- اعتبار اتحاد القضيتين|11 • الفرق بين الاستصحاب وقاعدة المقتضى والمانع|13 • الدليل الأول من أدلة حجية الاستصحاب|14 • هل الثبوت في السابق موجب للظن به في اللاحق|16 •
- الاستدلال لحجية الاستصحاب بمضمرة زرارة|18 • تعيين جزاء الشرط في الخبر|20 • تقريب الاستدلال بالمضمر على حجية الاستصحاب|22 • الاستدلال لحجية الاستصحاب بثاني صحاح زرارة|25 •
- الاستدلال لحجية الاستصحاب بثالث صحاح زرارة|29 • الاستدلال بما روى عن الخصال لحجية الاستصحاب|33 • الاستدلال بمكاتبة القاساني|36 • الاستدلال باخبار الحل والطهارة|37 • جريان الاستصحاب في الحكم الشرعي المستنبط من الحكم العقلي|41 • التفصيل بين الشك في الراجع والمقتضى|45 • الكلام حول حجية الاستصحاب في الشك في رافعية الموجود|53 • التحقيق حول الاستصحاب في الاحكام الكلية|54 • الكلام حول جريان الاستصحاب في الاحكام الوضعية|60 •
- الاستصحاب في الاحكام الوضعية|67 • اعتبار فعلية اليقين والشك في الاستصحاب|69 • جريان استصحاب مؤدى الامارة|71 • الكلام حول جريان استصحاب مؤدى الأصل العملي|73 • اقسام استصحاب الكلى والشخصي|76 • استصحاب الفرد المردد|78 • القسم الأول من اقسام استصحاب الكلى|79 • القسم الثاني من اقسام استصحاب الكلى|80 • الشبهة العبائية المعروفة|83 •
- الكلام حول جريان القسم الثاني في الاحكام|86 • القسم الثالث من اقسام استصحاب الكلى|87 • القسم الرابع من اقسام استصحاب الكلى|90 • الإشارة إلى جملة من الفروع|92 • جريان الاستصحاب في الأمور التدريجية|94 • جريان الاستصحاب في الزمان|94 • جريان الاستصحاب في الزمانيات|98 • استصحاب الفعل المقيد بالزمان|101 • الاستصحاب التعليقي|105 • الاستصحاب التعليقي في الموضوعات|110 • استصحاب احكام الشريعة السابقة|111 • حول اعتبار مثبتات الاستصحاب وعدمه|117 • عدم الفرق بين خفاء الواسطة وجلائها|121 • الفروع التي توهم ابتنائها على الأصل المثبت|124 • حكم ما إذا كان الأثر مترتباً بواسطة الامر الانتزاعي|125 •
- الاستصحاب في قيود المأمور به|127 • حول اصالة تأخر الحادث|129 • حول مجهولي التاريخ|132 • تكملة|137 • جريان الأصل في معلوم التاريخ|139 • الكلام حول تعاقب الحالتين المتضادتين|142 • جريان الاستصحاب في الاعتقاديات|146 • حول تمسك الكتابي بالاستصحاب|149 • حول استصحاب الحكم المخصص|151 • جريان الاستصحاب مع الظن بالخلاف|157 •
- حول اعتبار بقاء الموضوع|159 • جريان الاستصحاب في المحمولات الثانوية|161 • ملاك اتحاد القضية المتيقنة والقضية المشكوك فيها|164 • وجه تقدم الامارات على الاستصحاب|168 • وجه

تقدم الاستصحاب على ساير الأصول|173 • تعارض الاستصحابين|176 • حول الأصل السببي
والمسببي|178 • جريان الاستصحاب في أطراف العلم الاجمالي|181 • الكلام حول قاعدة الفراغ
والتجاوز|184 • ما يثبت به هذه القاعدة|185 • قاعدة الفراغ والتجاوز من الامارات|186 •
عدم حجية القاعدة في المثبتات|189 • وجه تقدمها على الأصول|190 • قاعدة الفراغ والتجاوز
قاعدة واحدة|191 • القاعدة غير مختصة بباب الصلاة|201 • قاعدة التجاوز غير مختصة بباب
الصلاة على فرض التعدد|202 • حكم الشك في الطهارة قبل الفراغ منها|204 • اعتبار الدخول
في الغير في جريان القاعدة|208 • هل تجرى القاعدة لو دخل في الجزء المستحب|214 • حول
جريان القاعدة في الاجزاء غير المستقلة|216 • لا يكفى الدخول في الهوى والنهوض في جريان
القاعدة|218 • الشك في الروع بعد الانتصاب|221 • حكم الشك في الجزء الأخير|221 • حكم
الشك في الشئ مع احراز الغفلة|223 • إذا كانت صورة العمل محفوظة|225 • حكم الشك في
الشرائط|226 • حكم الشك في الاخلال العمدي|230 • اصالة الصحة|231 • اصالة الصحة ليست من
الامارات|234 • المراد بالصحة هي الصحة الواقعية|237 • اصالة الصحة تجرى في عمل
نفسه|238 • المراد من الصحة|239 • لا يعتبر احراز عنوان العمل|243 • حول جريان اصالة
الصحة في عمل النائب|244 • موارد جريان اصالة الصحة|246 • تقدم اصالة الصحة على
الاستصحاب|249 • اصالة الصحة في الأقوال|251 • قاعدة اليد|253 • اليد حجة على
الملكية|253 • اليد من الامارات|255 • وجه تقدم البيئة على اليد|258 • يد الشخص نفسه
حجة على الملكية|259 • عدم اعتباره انضمام التصرفات في امارية اليد|261 • اليد على
المنافع حجة على الملكية|262 • حدوث اليد لا في الملك|263 • إذا ثبت كونه ملكا للمدعى
سابقا|264 • إذا أقر ذو اليد بان المال كان للمدعى|266 • وهم ودفع في محاجة أمير
المؤمنين (ع) مع أبى بكر في قصة فدى|267 • إذا كان المال وقفا سابقا|270 • إذا كان
شئ بيد اثنين|271 • جواز الشهادة بالملك بمشاهدة اليد|274 • حجية يد المسلم على
التذكية|276 • عدم امارية يد الكافر على عدم التذكية|278 • حكم ما في يد المسلم
المستحل للميتة|280 • اخبار ذي اليد|282 • الكلام حول دليل مشروعية القرعة|285 • وهم
ودفع|287 • الاخبار الدالة على مشروعية القرعة|291 • الكلام حول مقدار دلالة الأدلة|296 •
بيان ما هو الحق في المقام|301 • هل القرعة من الامارات أو الأصول|304 • القرعة ليست
وظيفة شخص خاص|305 • حول لزوم القرعة وجوازها|308 • بيان النسبة بين القرعة
والاستصحاب|309 • الخاتمة التعادل والترجيح|311 • تعريف التعارض|313 • الفرق بين
التعارض والتزام|316 • ضابط الحكومة ، ووجه تقديم الحاكم|317 • التوفيق العرفي|320 •
بيان وجه عدم التعارض بين العام والخاص|321 • حكم التعارض بين العامين من وجه|324 • ما
تقتضيه القاعدة عند تعارض الأدلة والامارات|327 • قاعدة الجمع مهما أمكن أولى من

الطرح|329 • وجه حجة أحد الخبرين لا بعينه ونقده|332 • القاعدة تقتضى الحكم
 بالتخير|333 • نفى الثالث بالمتعارضين|335 • القاعدة الأولية في المتعارضين على
 الموضوعية في الامارات|337 • حول مقتضى الأصل الثانوي في تعارض الخبرين|341 • الترجيح
 بالأحدثية|343 • اخبار التوقف|346 • اخبار التخير|349 • اخبار الترجيح|352 • ايرادات
 نصوص الترجيح ونقدها|360 • بيان المراد من موافقة الكتاب|365 • بيان المراد من الشهرة
 ، ومخالفة العامة|368 • ساير ما استدل به على لزوم الترجيح|370 • هل التخير في
 المسألة الأصولية أو في المسألة الفرعية؟|371 • هل التخير بدوي أو استمراري؟|373 •
 التعدي عن المرجحات المنصوصة وعدمه|377 • اختصاص الاخبار العلاجية بغير موارد الجمع
 العرفي|382 • تعارض العموم والاطلاق|387 • دوران الامر بين النسخ والتخصيص|389 • حول
 انقلاب النسبة في التعارض بين أكثر من دليلين|392 • كون المرجحات بأجمعها للسند|399 •
 الترتيب بين المرجحات|401 • موافقة الخبر للمزية الخارجية|404 • موافقة الخبر للامارة
 غير المعتبرة|406 • موافقة الخبر لامارة دل الدليل على عدم اعتبارها|408 • تم
